

الكاتب: أ. عقبة بن مدور
طالب دكتوراه (ل.م.د.) _ الجزائر 02، أبو القاسم سعد الله، الجزائر.

عنوان المقال: تحقيق النسب الفاطمي بين المؤيدين والمنكرين (297-567هـ/909-1171م)

البريد الإلكتروني: benmeddour.okba88@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/08/26 تاريخ القبول: 2019/09/11 تاريخ النشر: 2019/09/30

تحقيق النسب الفاطمي بين المؤيدين والمنكرين (297-567هـ/909-1171م)

الملخص بالعربية:

يعتبر النسب الشريف من أبرز العوامل الحاسمة في قيام الدول وسقوطها في تاريخ المسلمين إبان الفترة الوسيطة، وذلك يعود إلى مجموعة من النصوص الحديثية والأثرية التي تنص على أسبقية صاحب النسب القرشي أو العلوي في مؤسسة الخلافة الإسلامية، ومن جملة القضايا التاريخية التي تتعلق بهذه المسألة، الدعوة الإسماعيلية الشيعية التي أقامت عدة دول كان أهمها وأكبرها الدولة العبيدية في المغرب والمعروفة بالفاطمية لما انتقلت إلى المشرق، هذه الدولة ملكت الكثير من الأمصار بدعوى النسب العلوي على أن قضية نسب الأسرة الفاطمية، كان ولا يزال، من الجدليات التاريخية التي لم يجمع على صحة اتصالها بالبيت العلوي الفاطمي.

الكلمات المفتاحية: النسب الفاطمي، تحقيق النسب، الإسماعيلية، العبيدية، الشيعة، الإسلام.

Research summury :

The nobel descent is considered amongst the most decisive factors of the rise and downfall of nations in the muslim history during the middle era based on the prophet's (PBUH) and his followers texts which state that Kurashi or Alaoui descendents had the precedence in the Muslim Khalif institution .Amongst many historical causes related to this issue.The Ismaili-Shiit daawa (call) which founded many countries as The Abidi: the most important and largest in the west (Maghreb), known as Fatimid when moved to the East.The Fatimid reigned a lot of

countries under the name of Alaoui ancestry. Thus the issue of Fatimid family's descendance is still historically controversial as being not collectively consented as truly connected to the Alaoui , Fatimid house

Key words : Fatimid descent ,descent investigation ,Ismaili ,shiit ,Islam.

مقدمة:

عرفت بلاد المغرب في النصف الثاني من القرن الثالث للهجرة، نشاط متميز لدعاة المذهب الإسماعيلي الباطني الشيعي، الذين تمكنوا من تحقيق نجاح باهر، تجلى في تأسيس دولة فرضت منطقتها على كل ربوع المغرب الإسلامي، ويكمن سر هذا النجاح في ترويج دعاة الإسماعيلية والتبشير للمهدي العلوي الفاطمي الذي يملأ الأرض عدلا وقسطا بعد أن ملئت ظلما وجورا، فمكثهم ذلك من جمع الأتباع والمريدين.

ثمة قضية نراها جديرة بالبحث والدراسة ترتبط بالفاطميين إذا ما ذكروا في تاريخ المسلمين، إنها قضية حقيقة نسب هؤلاء القوم، الذين شغلوا الدنيا نحو ثلاثة قرون من الزمان، فملكوا بدعوى النسب العلوي الكثير من الأقاليم، على أن نسب الأسرة الفاطمية اختلف عليه المؤرخون وعلماء الأنساب، ويرجع هذا الاختلاف إلى امتناع الفاطميين مدة حكمهم عن إعلان أنسابهم، بالإضافة إلى تعمدهم إخفاء أسماء أئمتهم في الفترة التي اتخذوا فيها مبدأ ستر الإمام، علما أن هؤلاء الخلفاء قد تمكنوا من إقامة دولتهم وظهروا على عامة المسلمين، فبعض المصادر تنفي عنهم النسب العلوي، وتنسبهم إلى ميمون القداح المجوسي الفارسي الأصل، وأحيانا ترجعهم إلى اليهود، في المقابل تؤكد مصادر أخرى معظمها شيعية صحة نسب عبيد الله المهدي وتنسبه إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق.

أولا: إثبات النسب الفاطمي عند علماء الشيعة وبعض أهل السنة:

1-أراء علماء الشيعة الإسماعيلية:

يرى القاضي الإسماعيلي "النعمان بن محمد المغربي" (ت363هـ)، الذي عاصر المهدي ، والقائم ، والمنصور، والمعز بصحة نسب الخلفاء الفاطميين ، فيقول: "إن المعز ذكر لنا حديثا كنا نسمعه يؤثر عن المهدي في كاشف محنة مخلد بن كيداد الذي خرج على الإسماعيلية ، ... قال: "إن المهدي ذكرنا والفتنة في بعض أيامه فقال: صاحب هذا الأمر في هذا الوقت حمل في

بطن أمه وعن قريب يولد، و كان المنصور حملا في ذلك الوقت ... قال المعز : فكانت بعد ذلك – الإمامة – من اليقين و الولاية لنا ... و كانت – زوج المهدي – تقول لولد المهدي و نسائه بعد وفاته : والله قد خرج هذا الأمر من هذا القصر – تعني قصر المهدي – فلا يعود إليه أبدا . و صار إلى ذلك القصر – تعني قصر القائم بأمر الله – فلا يزال في ذرية صاحبه ما بقيت الدنيا".⁽¹⁾

هذا الكلام الذي ذكره القاضي النعمان يدل دلالة واضحة لا غبار عليها، أن المهدي لم يكن من بني فاطمة، كما لم يكن ابن إمام إسماعيلي من الأئمة المستورين، وكان أولاده ونسأؤه على معرفة بذلك، ومنه فرق المعز بين ولد المهدي ونسائه، وبين ذرية القائم ونسائه بيته. كما أن هناك نص آخر يدل على رغبة المهدي في جعل الإمامة في عقبه ويحرم القائم بأمر الله، ولكنه كلما أقدم على فعل ذلك مات من بنيه ممن أراد له الإمامة، ومفاد هذا النص أن المهدي عبید الله " أراد أن يؤثر به من قرب منه ممن لم يجعله الله له، فكلما نصب لذلك واحدا مات واستأثر الله به، إلى أن ذهب أقاربه وأقام صاحب الحق ضرورة إذ لم يجد غيره".⁽²⁾

يعتبر هذا النص أيضا دليلا على أن المهدي ليس من ولد إسماعيل بن جعفر الصادق، بل كان إماما مستودعا وفي نفس الوقت وكيلا وكفيلًا للإمام محمد القائم بأمر الله.

يعتقد "الخطاب بن الحسن" المتوفى سنة 533 هـ، وهو من كبار دعاة الإسماعيلية، بثبوت النسب الشريف للمهدي عبید الله، وقد ذكر بدأ الإمامة من الحسن بن علي ثم استقرارها في جعفر بن محمد، فيقول: "جعفر بن محمد الصادق المصدق الأمين في تسليمه الأمر إلى ولده إسماعيل بن جعفر وغيبة إسماعيل، وولده محمد بن إسماعيل ... فأودع حجته المنسوبة بين يديه مقامه لولده، و أقامه سترًا عليه ... فلما بلغ أشده تسلم وديعته، ثم جرى الأمر في عقبه خلفا عن سلف حتى انتهى الأمر إلى علي بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن إسماعيل... فلما حضرت المهدي النقلة سلم الوديعة إلى مستقرها، وتسلمها محمد بن علي القائم بأمر الله... حتى انتهت الإمامة إلى مستقرها ومعدنها"⁽³⁾.

هذه العبارة التي ذكرها "الخطاب بن الحسن" في مصنفه "غاية المواليد الثلاثة" واضحة جلية لا غموض فيها، تثبت أن عبید الله المهدي كان يشغل دور النائب ووكيل الإمام، والشاهد على ذلك قوله: "حتى انتهت إلى مستقرها ومعدنها"، مشيرا إلى محمد بن علي القائم بأمر الله، وهذا

الطرح يوافق إلى حد بعيد ما ذهب إليه القاضي التعمان المغربي قبل قرنين من الزمان، رغم الاختلاف في بعض التفاصيل.

وقد صرح مؤرخ الدعوة الإسماعيلية الداعي " إدريس عماد الدين " المتوفى سنة 872 هـ، في كتابه " زهر المعاني "، بنفس المعنى الذي ذكره القاضي التعمان المغربي، حيث يقول: " وكان المهدي بالله رابع الخلفاء وممثل المضغة في الدور... حامل أمانة الله ووديعته، ومسلمها إلى القائم بأمر الله ولده المنتسب إليه بتعليم وإفادته، وهو خليفته القائم منه ".⁽⁴⁾ ويقول أيضا: " ولما توطدت قوانين الدعوة الهادية... بالمهدية... وأن الأجل... سلم الإمام المهدي بالله إلى ولده القائم رتبته، وأدى إليه وديعته وأمانته ".⁽⁵⁾

لقد حاول الداعي إدريس توضيح ذلك الغموض والاختلاف في أسماء أئمة الإسماعيلية، ومن ذلك أن اسم والد عبید الله غير متفق عليه ففي رواية اسمه أحمد، وفي رواية أخرى الحسين، فلما استتر أبناء جعفر الصادق خوفا من بطش العباسيين أطلقوا على أنفسهم ألقابا وهي مبارك، وميمون، وسعيد. فلقب ميمون هو الذي قاد إلى هذا الخلط، لكن الداعي إدريس علل هذا الخلط بقوله: " و كان الدعاة أيام الأئمة المستورين منذ استتار الإمام محمد بن إسماعيل، يسمونهم بغير أسمائهم... إخفاء لأمر الله، وسترا لأوليائه لتغلب الأضداد و قوة أهل العناد... لذلك وقع الاختلاف في الأئمة المستورين، وكثر خوض الخائضين، وقول القائمين " .⁽⁶⁾

رغم هذا التوضيح الذي قدمه الداعي إدريس، إلا أن انتساب عبید الله للبيت العلوي الفاطمي، يبقى في كنف التعارض والتناقض داخل رحاب التراث الإسماعيلي.

عرف التراث الإسماعيلي اختلافا في أسماء آباء المهدي، التي تربطه بإسماعيل بن جعفر الصادق، فالداعي الخطاب بن الحسن يذكر أن المهدي لم يكن من سلالة الأئمة المستورين، والأئمة عنده هم محمد القائم بأمر الله بن علي بن أحمد الحسين بن عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، وكان المهدي حجة لعلي بن الحسين،⁽⁷⁾ أما أحمد بن إبراهيم النيسابوري، والداعي إدريس في كتابه " عيون الأخبار "، وحميد الدين الكرمانی، فيذكرون الأسماء كالاتي المهدي بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق،⁽⁸⁾ لكن الحسن بن نوح الهندي يذكر أجداد عبید الله المهدي في كتابه " الأزهار " كالاتي المهدي بن الحسين بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن جعفر

الصادق،⁽⁹⁾ وأما عبد الله المرتضي الإسماعيلي، وغيره من الإسماعيلية المتأخرين فيذكرون الأسماء التالية محمد المهدي بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق.⁽¹⁰⁾

فهذه الروايات المتعارضة بعضها مع بعض حول مهدي الإسماعيلية ونسبه وأسماء آبائه، وعدد الأجيال التي تفصل بينه وبين إسماعيل بن جعفر الصادق على دعوى من يظنه من أولاد إسماعيل من الإسماعيلية أنفسهم، يدل على ثغرات لا يمكن سدّها واضطراب يفضي إلى ردّها.
2-أراء بعض علماء أهل السنة:

أجمع علماء التاريخ والأنساب وفقهاء أهل السنة على الطعن في نسب عبيد الله المهدي إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، لكن خرج عن هذا الإجماع ثلاثة من المؤرخين المعتبرين وهم ابن الأثير (ت630 هـ)، وابن خلدون (ت808 هـ)، والمقريزي (ت845 هـ).
أورد المؤرخ ابن الأثير في نسب المهدي روايتين مختلفتين ولم يصرح أيهما أقرب إلى الصواب، فيقول: "هو محمد بن عبد الله بن ميمون بن محمد بن إسماعيل بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ... ومن ينسب هذا النسب يجعله عبد الله بن ميمون القداح ... وقيل هو عبيد الله بن أحمد بن إسماعيل الثاني بن محمد بن إسماعيل بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب".¹¹

إن استدلال ابن الأثير على صحة نسب عبيد الله المهدي يقوم على أساس تلك الأبيات المنسوبة للشريف الرضي، وفيها إثبات هذا الأخير للنسب الفاطمي، إذ يقول:¹²

ما مقامي على الهوان وعندي	مقول صارم وأنف حي
أليس الذل في بلاد الأعادي	وبمصر الخليفة العلوي
من أبوه أبي ومولاه مولاي	إذا ضامني البعيد القصي

هذه الأبيات التي أسس عليها بن الأثير بناءه في تصحيح نسب القوم مع أنها لا تصلح للتدليل والاحتجاج من عدة وجوه، لكن نكتفي بوجه واحد وهو لما علم الشريف الرضي بها أنكراها هو وأبوه، وحلف على ذلك بالأيمان المغلظة، والدليل ما رواه ابن كثير في قوله: "لما سمع الخليفة القادر بأمر الله هذه القصيدة انزعج وبعث إلى أبيه الموسوي يعاتبه، فأرسل إلى ابنه الرضي فأنكر أن يكون قالها بالمرّة... وتعددت الرسائل من الخليفة إليهم في ذلك وهم ينكرون ذلك حتى بعث الشيخ أبا أحمد الإسفرائيني والقاضي أبا بكر إليهما فحلف لهما بالأيمان المؤكدة أنه ما

قالها

"

(13)

(

يعتبر بن خلدون الطعن في نسب الخلفاء الفاطميين من الأخبار الواهية وأن الطاعنين يعتمدون في ذلك على أحاديث مكذوبة روج لها خلفاء بني العباس ، فيقول : "ومن الأخبار الواهية ما يذهب إليه كثير من المؤرخين والأثبات في العبيديين خلفاء الشيعة بالقبروان والقاهرة من نفهم عن أهل البيت ... والطعن في نسبهم إلى إسماعيل الإمام بن جعفر الصادق، يعتمدون في ذلك على أحاديث لفقت للمستضعفين من خلفاء بني العباس تزلفا إليهم بالقدح في من ناصبهم".⁽¹⁴⁾

يعتقد بن خلدون أنّ الطاعنين في النسب لم يؤسسوا دعواهم إلا على السماع، وخاصة بعد ما اشتهر بين الناس المحضر الذي كتب في بغداد بطلب من الخليفة العباسي القادر بأمر الله، فالناس تأثروا بذلك المحضر وتناقلوا روايته فيما بينهم دون البحث والتحقيق، لكن غفل بن خلدون عن حقيقة أولئك الذين وقّعوا فيه.

لم يؤسس الموقعون دعواهم على السماع مما اشتهر بين الناس، لأن كثيرا منهم حكموا ببطلان نسبة المهدي إلى إسماعيل بن جعفر الصادق قبل أن يصدر هذا المحضر ببغداد، منهم بن رزام وقد توفي قبل صدوره بستة عشر سنة ، وكذلك أخو محسن العلوي ، وأيضا القاضي أبو بكر الباقلاني وغيرهم كثيرون.⁽¹⁵⁾

كما قدم ابن خلدون برهانا آخر على صحة نسب عبيد الله المهدي وصلته بعلي بن أبي طالب، لما تطرق في الجزء الرابع من تاريخه إلى ابتداء دولة العبيديين، حيث جعل من الكتاب الذي أرسله الخليفة العباسي المعتضد إلى ابن الأغلب بالقبروان وابن مدرار بسجلماسة شاهدا على صحة نسبهم، إذ يغريهم فيه بالقبض على المهدي لما سار إلى المغرب.⁽¹⁶⁾

أمر المعتضد أمراء إفريقية وغيرهم بالقبض على المهدي الإسماعيلي، ليس دليلا على كونه من بني فاطمة، لأن الذي يخاف مناوئة الحكم، وإثارة الفتن، يأمر عماله وأمراءه بالقبض على من يناوئه ويسجنه سواء انتسب لبني فاطمة أو لم ينتسب، ولم تكن محاربة بني العباس للعلويين وحدهم، بل حاربوا كل من وقف في سبيلهم وقتلوا كل من رأوا منه خطرا على ملكهم، وإلا لكان كل العلويين أسارى ومسجونين، لكن الأمر لم يكن كذلك.⁽¹⁷⁾

وأما جعل ابن خلدون هذا دليلا على صحة نسب المهدي إلى بني فاطمة، فإنه من الغريب أن يقول مثل بن خلدون المؤرخ الكبير هذا الطرح الضعيف، علما أن خلفاء بني العباس لطالما

أصدروا أوامر في حق الثائرين والمحاولين التغلب على إقليم أو بلدة من أقاليم الدولة العباسية.

إن ابن خلدون لم يصحح النسب الفاطمي ولم يثبته ، إلا لأنه أراد من وراء ذلك، الطعن والتشنيع على آل علي وهذا ما اتهمه الحافظ ابن حجر العسقلاني، إذ يقول: " مراد بن خلدون كان لانحرافه عن آل علي يثبت نسبة الفاطميين إليهم، لما اشتهر من سوء معتقد الفاطميين، وكان بعضهم نسب إلى الزندقة وادعى الألوهية ... وبعضهم في الغاية من التعصب لمذهب الرفض ... فإذا كانوا بهذه المثابة وصح أنهم من آل علي حقيقة، التصق بآل علي العيب، وكان ذلك من أسباب النفر عنهم " (18)

كذلك نقل السخاوي عن شيخه ابن حجر العسقلاني، في كتابه " الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ"، الوازع الذي دفع ابن خلدون للقول بصحة النسب الفاطمي، ولم يخالف ما ذكره ابن حجر. (19)

يعد المقرئزي أبرز المؤرخين الذين دافعوا بكل حماس عن النسب الفاطمي، بل صنف في الفاطميين كتابا مستقلا، تعرض فيه لموضوع النسب وذكر كل كلام شيخه ابن خلدون، وساق الأدلة على بطلان من يقول بإنكار هذا النسب، فإنه أثبت في مؤلفه " اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء"، أولاد إسماعيل بن جعفر الصادق وعقبه لبيان نسب المهدي الإسماعيلي وأسماء آبائه إلى محمد بن إسماعيل وانتهى إلى هذا النسب، وهو عبید الله المهدي بن محمد الحبيب بن جعفر المصدق بن محمد المكتوم بن إسماعيل الإمام بن جعفر الصادق. (20)

كما اعتمد المقرئزي في طرحه لهذه القضية، على طائفة من النسابين المشاهير في مقدمتهم الشريف محمد بن أسعد بن علي الحسيني الجواني النقيب (21)، فذكر عنه أن إسماعيل بن جعفر عقبه من ابنه محمد وعلي، فأما علي فمن ولده أبو الجن بن الحسين بن علي بن محمد بن علي بن إسماعيل بن جعفر وهم بدمشق اشتهروا ببني أبي الجن، وأما محمد بن إسماعيل فينسب إليه الذين تغلبوا على إفريقية ثم مصر والشام. (22)

أعاد المقرئزي ذكر العلل والبراهين التي قدمها شيخه ابن خلدون كما أسلفنا القول، ولم يحد عنه قيد أنملة مع تحمسه الشديد لأئمة الإسماعيلية واندفاعه إليهم، وسبب ذلك يعود إلى

اعتقاده أنه منهم، "فإن مستنده في كونه من العبيديين كونه دخل مع والده جامع الحاكم فقال له: يا ولدي هذا جامع جدك".⁽²³⁾

والجدير بالقول أنّ المقرئ وحيد من بين المصريين تقريباً، الذي أيد النسب الفاطمي للمهدي الإسماعيلي وإلا فإن المؤرخين المصريين المتقدمين إما أنكروا صحة نسب المهدي أو تجنبوا ذكره، والسبب في انفراد المقرئ بطرحه ربما يعود إلى الاعتماد على من لا يوثق به من غير عزو إليه.⁽²⁴⁾

ثانياً إنكار النسب الفاطمي عند المؤرخين وعلماء أهل السنة:

1- الروايات الأولى في القرن الرابع والخامس للهجرة:

يعتبر علماء المالكية في إفريقية أول من طعن في نسب بني عبيد من حيث السياق التاريخي، إلا أن إنكارهم لم يكن قائماً على تحقيق سلسلة النسب فقط، بل جعلوا من الأفعال والقبايح التي صدرت عن عبيد الله المهدي أثناء توليه أمر دولته في المغرب، وكذلك خلفاؤه من بعده دليلاً على بطلان اتصال نسبهم بآل البيت الشريف، ذكر القاضي عياض شيئاً من قبائحهم، منها "لما أظهر بنو عبيد أمرهم نصبوا حسينا الأعشى السبب في الأسواق للسبب بأسجاع لُقنها يتوصل منها إلى سب الرسول صلى الله عليه وسلم في ألفاظ حفظها"⁽²⁵⁾، ومن تلك الألفاظ التي كان يتلفظ بها "العنوا الغار وما وعى والكساء وما حوى"⁽²⁶⁾، والمقصود بالغار هنا هو غار ثور الذي اختبأ فيه الرسول عليه الصلاة والسلام وأبو بكر رضي الله عنه عن ملاحقات المشركين كما هو ثابت في قصة الهجرة، وهذا اللفظ فيه سب للنبي عليه الصلاة والسلام وأبي بكر على حد سواء، كذلك فيه سب لآل البيت أنفسهم فهم الذين حوهم الكساء.

فكيف بمن ينتسب إلى بيت النبوة ويدعوا إلى حقه في إمامة المسلمين بهذا النسب، يؤثر عنه مثل هذا السب في حق من ينتسب إليه، وهذا الفعل يدل بما لا يدع مجالاً للشك على أن هؤلاء القوم لا صلة لهم بالبيت العلوي الشريف.

وقد اجتهد المهدي وخلفاؤه في القضاء على العلماء العارفين بالأنساب والتاريخ حتى لا يطعن في نسبهم وتشتهر المقالة فيهم، فارتكبوا العديد من الجرائم الشنيعة في حق أئمة المالكية، إذ يقول أبو الحسن القاسبي⁽²⁷⁾ في هذا الصدد: "إنّ الذين قتلهم عبيد الله وبنوه أربعة آلاف في دار النحر في العذاب من عالم وعابد، ليردهم عن الترضي عن الصحابة، فاختراروا الموت"⁽²⁸⁾.

روى أبو بكر المالكي رواية تدل دلالة قاطعة على فساد معتقد العبيديين، ومنه بطلان انتسابهم إلى آل النبي عليه الصلاة والسلام، مفادها أن عبيد الله المهدي أراد حمل الأئمة والعلماء على القول بأنه رسول الله، وقتل منهم من أبي ذلك.⁽²⁹⁾

ومن هذه الرواية كان أصل عبيد الله المهدي من المجوس أو من اليهود في بعض الروايات، لأن فحوى الرواية ينضح بالحقق الدفين على الإسلام، فمعلوم من التاريخ مدى كره المجوس واليهود للإسلام وكيدهم له. لم يكتف علماء المغرب في إنكارهم على بني عبيد باللسان، بل تعدى إلى حد حمل السلاح لقتالهم، فهذا الإمام أبو القاسم الحسن بن مفرج⁽³⁰⁾ الذي كان من أوائل من خرج على العبيديين وأنكر عليهم نسبهم ومعتقدهم مات شهيدا، قتله عبيد الله المهدي، وصلب هو وأبي عبد الله السدري⁽³¹⁾، وكان قد بايع على جهاد عبيد الله، وأخذ يحث الناس على جهاده، فبلغ خبره عبيد الله فدعاه وأمر بقتله.⁽³²⁾

والحديث في هذا الباب يطول لأن علماء القيروان وإفريقية الذين عاصروا المهدي وخلفاءه، أنكروا على العبيديين نسبهم ومعتقدهم، والقرائن على ذلك كثيرة لا مجال للتوسع فيها أكثر. تعتبر رواية أبي عبد الله محمد بن علي بن رزام الكوفي أقدم الروايات في المشرق التي أنكرت النسب الشريف لبني عبيد، وقد رواها غير واحد من المؤرخين في مقدمتهم ابن النديم، خلاصتها أن عبد الله بن ميمون القداح، كان من أهل قورح العباس، بالقرب من مدينة الأهواز⁽³³⁾، وأبوه ميمون الذي تنتسب إليه الفرقة المعروفة بالميمونية التي دعت إلى الإيمان بألوهية علي بن أبي طالب، وكان ميمون وابنه ديصانيين وادعى عبد الله أنه نبي مدة طويلة، ثم استقر بسلمية³⁴ بالقرب من حمص ونشط في دعوته وبث الدعاة.⁽³⁵⁾

خطّ ابن رزام روايته فيما يبدو أواخر القرن الرابع الهجري، وحفظها لنا ابن النديم في مصنفه الشهير "الفهرست"⁽³⁶⁾، وقد تبني القاضي أبو بكر الباقلائي (ت 403 هـ) ما قرره ابن رزام في أصل الفاطميين المجوسي، ولما دخل المهدي المغرب ادّعى أنه علوي النسب، وكان باطنيا خبيثا، حريصا على إزالة دين الإسلام، وجدّه القداح مجوسي عرف عنه الكذب وهو أصل دعاة القرامطة⁽³⁷⁾، وقد بين الإمام عبد القاهر البغدادي (ت 429 هـ) أن المهدي انتحل نسبا ليس له وغير اسمه من سعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله ميمون بن ديصان القداح إلى عبيد الله بن الحسين بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق.⁽³⁸⁾

لكن القاضي عبد الجبار الهمداني (ت415هـ) يرجع أصل المهدي إلى اليهود، واسمه سعيد وأبوه يهودي حداد من أهل سلمية توفي عنه وهو صغير، ثم تزوج الحسين بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن ميمون القداح المجوسي بأمه، وتولى تربيته وتعليمه فعرف حال الدعوة ورجالها وأسرارها ودعاتها⁽³⁹⁾، ومنه جمع الهمداني لعبيد الله المهدي بين النسب اليهودي والتكوين المجوسي الباطني.

كشف النسابة والمؤرخ الأندلسي " ابن حزم " (ت456هـ)، عن تناقض في نسب الفاطميين إلى آل البيت، وذكر في مصنفه " جمهرة أنساب العرب "، أنّ المهدي ادّعى أنه من ولد جعفر بن محمد بن إسماعيل، ثم ادّعى مرة أخرى أنه من ولد الحسين بن محمد بن إسماعيل، ووصف هذه الدعوى بالفضيحة، لأنّ محمد بن إسماعيل بن جعفر لم يكن له ولد اسمه الحسين، وهذا من الكذب فمثل هذا النسب لا يخفى على من له أقل علم بالنسب ولا يجهل⁽⁴⁰⁾.

أمّا أبو المظفر الإسفرائيني (ت 471 هـ)، أخذ بقول عبد القاهر البغدادي ويرى بأنّ نسب عبيد الله المهدي لا يتصل من قريب ولا من بعيد بالبيت العلوي الفاطمي الشريف، بل ادعاه بهتاناً وزوراً، إذ يقول: " ثم خرج سعيد بن الحسين بن عبد الله بن ميمون بن ديصان القداح إلى المغرب وغيّر اسمه ونسبه فقال: أنا عبيد الله بن الحسين بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق وأجابه جماعة من أهل المغرب " ⁽⁴¹⁾.

هذه هي آراء المعاصرين للمهدي الإسماعيلي وخلفائه، الذين يعتبرون أوّل من أنكر نسبهم إلى محمد بن إسماعيل ومنه إلى علي وفاطمة رضي الله عنهما، وبمقولاتهم وروايتهم قال وتمسك أكثر المؤرخين من أهل السنة وغيرهم.

2- موقف السلطة العباسية والأموية من النسب الفاطمي في القرن الرابع والخامس للهجرة:

لما كان الجدل حول النسب الفاطمي، وظهر الطعن في شرعيته، وتبين الكذب والتزوير، أصدرت الخلافة العباسية على عهد الخليفة القادر بالله، وفي شهر ربيع الآخر من سنة 402 هـ وثيقة رسمية من ديوان الخلافة مفادها الطعن والقدح في نسب بني عبيد، وأنهم من المجوس ليسوا من البيت العلوي الشريف، وقرئ المحضر ببغداد وأخذت فيه خطوط الأشراف والقضاة والفقهاء والصالحين والمعدّلين والثقات، لما عندهم من العلم والمعرفة بنسب عبيد الله المهدي⁽⁴²⁾، وقد حفظ ابن الجوزي وغيره من المؤرخين الثقات أسماء الموقعين على محضر

الطعن، وكان من العلويين المرتضى، والرضي، وابن الأزرق الموسوي، وأبو طاهر بن أبي الطيب، ومحمد بن محمد بن عمر، وابن أبي يعلى⁽⁴³⁾، وابن الطحاوي العلوي⁽⁴⁴⁾، ومن القضاة أبو محمد بن الأكفاني، وأبو القاسم الخرزني وأبو العباس السوري، وأبو بكر الباقلائي⁽⁴⁵⁾، أما الفقهاء أبو حامد الإسفرائيني، وأبو محمد الكشغلي، وأبو الحسين القدوري، وأبو عبد الله الصيمري، وأبو عبد الله البيضاوي، وأبو علي بن حنبل⁽⁴⁶⁾، وأبو الفضل النسوي، وأبو عبد الله بن النعمان فقيه الشيعة⁽⁴⁷⁾، أما الشهداء: أبو القاسم التنوخي وخلق كثير، وقرئ أيضا بالبصرة.⁽⁴⁸⁾

وقد أصدر الخليفة العباسي القائم بأمر الله محضرا آخر يطعن في نسب الفاطميين سنة 444 هـ، أخذت فيه أيضا خطوط الأشراف والقضاة والعلماء والشهود، كما جرى في المحضر الأول، لكن أضيف فيه النسب اليهودي لبني عبيد.⁽⁴⁹⁾ رغم الخصومة السياسية والمذهبية بين الخلافة السنية العباسية والخلافة الشيعية الإسماعيلية الجديدة، ورغم السياق التاريخي الذي صدرت فيه هذه الوثائق العباسية، إلا أنها تعتبر وثائق لها قيمتها التاريخية، لأنها تحمل من التوقعات أسماء لها مكانتها الرفيعة من العلم والدين، كما اشتهرت بالعدالة والنزاهة.

أبدى صاحب السلطة الأموية بالأندلس المستنصر بالله الحكم بن الناصر لدين الله عبد الرحمن الأموي، موقفا تجاه نسب بني عبيد، وذلك لما كتب نزار العزيز بالله بن المعز لدين الله إلى الخليفة الأموي المستنصر كتابا يسبه فيه ويهجوه فكان ردّ المستنصر: "أما بعد، فإنك قد عرفتنا فهجوتنا، ولو عرفناك لأجبناك"⁽⁵⁰⁾، هذا الردّ البليغ يدل بوضوح على أن الموقف الرسمي للخلافة الأموية في الأندلس من النسب الفاطمي الذي يدعيه بنو عبيد، إنما هو موقف الإنكار والطعن.

3- موقف المؤرخين من القرن السابع إلى القرن التاسع للهجرة:

لما عمّرت الدولة الفاطمية في الديار المصرية على وجه الخصوص، والمشرق على وجه العموم، كان العلماء والمؤرخون في هذا الجزء من العالم الإسلامي أكثر من تناول قضية النسب بالبحث والتحقيق من المؤرخين في بلاد المغرب وسنورد كلامهم في المسألة مع تحليلاتهم وأدلتهم.

أبدى ابن ظافر الأزدي (ت 613 هـ) شكوكه حول المهدي ونسبه، وأرجع السبب في خفاء

ادعائهم النسب الشريف إلى أن القوم كانوا في ابتداء ملكهم يبادرون كل منكر لأمرهم بالهدايا والعطايا والأموال فإن أبي عملوا على قتله (51)، ثم روى ابن ظافر حدثا كان أيام العزيز بالله الفاطمي، كاد هذا الحدث يذهب دعوة الفاطميين في نسبهم، ويظهر كذبهم أكثر مما هو ظاهر، إذ يقول: "لما ملك عضد الدولة فناخسرو بغداد... حشر الأشراف الطالبين من جميع آفاق العراق وسألهم عنهم فكلهم أنكروهم ونفاهم وتبرأ منهم، فأخذ خطوطهم" (52). وذكر المؤرخ الكبير "أبي شامة" (ت 665 هـ) أن المهدي يصل نسبه إلى القداح الملحد المجوسي أو والده يهودي حسب ما خط المؤرخون في أسفارهم، لكن أبي شامة يعلل انتشار دعوى النسب الفاطمي بنشاط دعاة الإسماعيلية، وأيضا كان الخلفاء العبيديون يأمرن الخطباء بذلك على المنابر، ويكتبونه على جدران المساجد (53)، فالعلة الأساسية التي اعتمدها أبو شامة في إبطال النسب الفاطمي هي تسترهم بالتشيع للتقرب من العوام والجهال، واستباعتهم لهم، واستجلاهم إلى دعوتهم. (54)

كما أبدى ابن خلكان (ت 681 هـ) شكّه في نسب الفاطميين لما ترجم لعبيد الله المهدي، وذكر أن أهل العلم بالأنساب من المحققين ينكرون دعواه في النسب (55)، وحثته في ذلك ما جرى بين الشريف بن طباطبا والمعز عند وصوله إلى مصر، حيث اجتمع به جماعة من الأشراف فقال له من بينهم بن طباطبا: "إلى من ينتسب مولانا؟ فقال له المعز: سنعقد مجلسا ونجمعكم ونسرد عليكم نسبنا، فلما استقر المعز بالقصر جمع الناس في مجلس عام وجلس لهم وقال: هل بقي من رؤسائكم أحد فقالوا: لم يبقى معتبر، فسلى عند ذلك نصف سيفه وقال: هذا نسبي، ونثر عليهم ذهبا كثيرا وقال: هذا حسبي، فقالوا جميعا: سمعنا وأطعنا." (56)

ولو عرف المعز نسبه لذكره وما احتاج إلى ذلك المجلس، ومنه ذهب ابن واصل (ت 697 هـ) في هذه المسألة إلى أمر لم يسبقه إليه أحد، فالعبيديون في اعتقاده لا يوصلون نسبهم، بل ينسبون أنفسهم إلى عبيد الله المهدي، ثم يقولون بن الأئمة المستورين، ولو كان صحيحا لصرحوا كما صرح بنو العباس بنسبهم، وأي حاجة تدعوا إلى إخفاء هؤلاء الأئمة، بعد أن صار الملك في يدهم وزال عنهم الخوف، كان ينبغي أن يصرحوا بأسماء آبائهم وأجدادهم ولا يكتومهم إذ قد زالت العلة المقتضية للكتم، (57) والنتيجة التي خلص إليها ابن واصل من خلال تحليله الدقيق، الكتمان علة لا محالة وما غرضهم إلا أنهم متى صرحوا بالنسب بان زيفهم عند العلماء. (58)

تطرق الإمام الحافظ الذهبي (ت 748 هـ) في مصنفاته التاريخية لموضوع النسب الفاطمي، ونظرا لعلو مكانة الذهبي وسعة اطلاعه ودقته في إيراد الأخبار كان لقوله مكان الصدارة، فهو يقول عن المهدي أول أئمة الظهور: " وفي نسب المهدي أقوال: حاصلها أنه ليس بهاشمي ولا فاطمي"، (59) كما قدّم الذهبي جملة من الأدلة والقرائن التاريخية على بطلان نسب بني عبيد، وأهم لا تربطهم بأل البيت علاقة قرابة، وكان أبرزها تشكيك أبي عبد الله الشيعي ومشايخ كتامة في نسب المهدي، ومنه حاك هذا الأخير مؤامرة أسفرت عن اغتيال أبي عبد الله الشيعي. (60)

احتجّ الذهبي بأقوال علماء الأنساب في المسألة، ونقل إجماعهم على الطعن في نسب العبيديين، إذ يقول " فأما نسبهم فائمة النسب مجمعون على أنهم ليسوا من ولد علي رضوان الله عليه، بل ولا من قريش أصلا". (61)

وقد كان للمؤرخين المصريين عناية واهتمام دقيق بهذه القضية، علما أن كتب التاريخ المصرية التي تعود إلى العهد الفاطمي تلزم الصمت إزاء هذه المسألة، ومعظم الروايات المصرية المتأخرة تميل كل الميل إلى ردّ النسب الشريف لخلفاء الدولة الفاطمية⁽⁶²⁾، وفي مقدمة هذه الروايات، ما ذكره " النويري " المتوفى عام 733هـ الذي نقل سلسلة نسب المهدي التي أجمع عليها أهل التاريخ وعلماء الأنساب وهي عبيد الله سعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله القداح بن أبي شاكر ميمون بن ديسان⁽⁶³⁾، ولما النويري جعل أصل المهدي المجوسية فإن ابن أيبك الدواداري خالفه ونسبه إلى اليهود، ففي اعتقاده أنّ أكثر العلماء المعتنقين بحفظ الأنساب يثبتون أصله اليهودي، وأن اسمه الحقيقي " سعيد " بن زوجة الحسين بن أحمد بن محمد بن عبد الله ميمون بن ديسان⁽⁶⁴⁾.

انفرد المؤرخ ابن فضل الله العمري (ت 749 هـ) عن غيره من المتكلمين في نسب الخلفاء الفاطميين، بحجة لم يسبقه إليها أحد، ومفادها " امتناع آل أبي طاهر من تزويج المعز أبي تميم معد، وكان السبب في خطبته إليهم أنهم أعرق بيت في أهل مصر شرفا، فخطب إليهم فاعتذروا إليه، وقالوا إنه لا بنت لنا، فسكت على مضض يتجرعه، ولا يكاد يسيغه".⁽⁶⁵⁾

ومنه نقول أن امتناع بيت أبي طاهر الشريف عن تزويج المعز منهم، لدليل قاطع على أن المعز مدع النسب الفاطمي، وآل أبي طاهر بيت الشرف وأكثر من يعرف أنسابهم، فعلموا أن بني عبيد ليسوا من سلالة البيت الشريف فكان منهم الرفض.

وأيضاً أنكر بن تغري بردي (ت 874 هـ) النسب الفاطمي، وقال بكل الحجج والأدلة التي تقدم ذكرها كما استدل كغيره من المؤرخين بشهادة أبو بكر الباقلاني، والقاضي عبد الجبار الهمداني، وأورد طعن القرمطي الشيعي للنسب الفاطمي لما دخل دمشق، فيقول: " سار القرمطي، الحسن بن أحمد بن أبي السعيد الحسن بن بهرام وسأل الخليفة المطيع بالله العباسي على لسان عز الدولة بختيار أن يمدّه بمال ورجال ويوليه الشام ومصر ليخرج المعز منها...وقال: هؤلاء من ولد القداح كذابون ممخرقون أعداء الإسلام، ونحن أعلم بهم، ومن عندنا خرج جدهم القداح " (66)، فهذا نص القرمطي الصريح في نكارة نسب الفاطميين، والقرامطة بدعوتهم فرع عن دعوة الإسماعيلية، وشهد شاهد من أهلها، ومن أعلم بنسب الفاطميين منهم، و قد ذكر أخي محسن الشريف أصل إنكار القرمطي لنسب بني عبيد، وهم لم يظهروا بعد على الناس بدولتهم وقهر سلطاتهم.

أما الإمام السيوطي (ت 911 هـ) لم يؤرخ للخلفاء العبيديين في مصنفه تاريخ الخلفاء، لأن إمامتهم في اعتقاده غير صحيحة لأمر أهمها أنهم غير قرشيين، وإنما يسميهم بالفاطميين جهلة العوام، وإلا فجددهم مجوسي، وقيل يهودي، وأنهم زنادقة خارجون عن الإسلام لسيبهم الأنبياء، وإباحتهم الخمر، ومنهم من أمر بالسجود له، وأفضلهم رافضي يأمر بسب الصحابة. (67) ولما كان المؤرخون المصريون أقرب من غيرهم إلى الصواب في مسألة النسب فقولهم المعول عليه، بسبب توفر المصادر والمخطوطات حول القضية، حيث عمّرت الخلافة الفاطمية في مصر أزيد من قرنين من الزمان.

خاتمة:

لقد كانت قضية النسب الفاطمي أبرز القضايا التاريخية التي استغلت بشكل كبير في الخلافات المذهبية عند العلماء المتقدمين، وما زالت المسألة تتراوح مكانها عند المتأخرين من المؤرخين، بسبب العصبية المذهبية التي سيطرت نوعاً ما على أبحاثهم، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع خلصنا إلى عدة نتائج أهمها:

- تميّزت المصادر الإسماعيلية المؤيدة لنسب الفاطميين الشريف، بالغموض والتناقض والاضطراب والاختلاف في أسماء الأئمة، بل في والد عبيد الله نفسه، حيث كلمتهم لم تتفق في هذا الباب.

- ظهر لنا ضعف ووهن الحجج التي استند عليها ابن خلدون، والمقريزي، وكذلك ابن الأثير، وثبت لنا شيء من الذاتية في طرح كل من ابن خلدون الذي كان له استعداد ذهني مسبق للطعن في آل البيت ولا ندري سبب ذلك، أما بالنسبة للمقريزي فهو يعتقد أن نسبه يصل إلى الخلفاء الفاطميين، ومن هنا تبني القول بصحة نسبهم، فضلا عن تأثره بشيخه ابن خلدون. - المصادر السنّية التي تطعن في نسب الفاطميين إلى علي وفاطمة تميزت بوضوح الرؤية، ومستندها في إنكار هذا النسب روايتين أساسيتين لا ثالث لهما:

الرواية الأولى: أنّ عبيد الله المهدي ابن لرجل يهودي كان حدادا بسلمية وترملت أمّه فتزوجها الحسين بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن ميمون القدّاح، وربّي هذا الغلام فلما كبر ادعى لنفسه نسبا علويا ودعا الناس إليه.

الرواية الثانية: وهو الرأي الذي يبدو لي صحيحا، إذ أنّه يحاول ربط الإسماعيلية بالحركات الباطنية نسبا وفكرا ويستند إلى رواية تذهب إلى أنّ عبيد الله المهدي من نسل ميمون بن ديسان القدّاح الذي كان مولى لجعفر الصادق وكان على صلة بالخطّابية، وبه قال أكثر الأشراف، والمؤرخين، وعلماء الأنساب المعتمدين.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

- ابن الأثير، عزالدين أبي الحسن علي بن محمد (ت 630هـ): الكامل في التاريخ، تحقيق أبو صهيب الكرمي، بيت الافكار الدولية، د-ط، عمّان، د-ت.
- الإسفراييني، أبو المظفر طاهر بن محمد (ت 471هـ): التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار عالم الكتب، ط 1، بيروت، 1403هـ-1983م.
- ابن أيبك، أبي بكر بن عبد الله بن أحمد: كنز الدرر وجامع الغرر، الدرّة المضيّة في أخبار الدولة الفاطمية، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة طيبة للتأليف والترجمة، د-ك، القاهرة، 1961م، ج 6.
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف (ت 874هـ): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدّم وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 1413هـ-1992م، ج 4.

- الثعالبي، أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت 429 هـ): يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 1403 هـ-1983 م، ج 4.
- ابن الجوّزي، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن علي (ت 597 هـ): المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، د-ت، ج 15.
- ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت 852 هـ): رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط 1، القاهرة، 1418 هـ-1998 م.
- ابن حزم الأندلسي، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت 456 هـ): جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط 5، القاهرة، د-ت
- ابن خلدون، أبوزيد عبد الرحمن بن محمد (ت 808 هـ): المقدّمة، تحقيق خليل شحادة وسهيل زگار، دار الفكر، د-ط، بيروت، 1431 هـ – 2001 م.
- " " " : ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق خليل شحادة وسهيل زگار، دار الفكر، د-ط، بيروت، 1431 هـ – 2001 م، ج 4.
- ابن خلكان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت 681 هـ): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، د-ط، بيروت، 1398 هـ-1978 م، ج 3.
- الداعي إدريس عماد الدين القرشي (ت 872 هـ): زهر المعاني، تحقيق مصطفى غالب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت، 1411 هـ-1991 م.
- " " : عيون الأخبار و فنون الآثار، السبع الرابع، تحقيق مصطفى غالب، دار التراث الفاطمي، بيروت ط 1، بيروت 1973 م.
- الدبّاغ، عبد الرحمن بن محمد الأنصاري (ت 696 هـ): معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تحقيق إبراهيم شيوخ، مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة، 1388 هـ-1968 م، ج 2، 3.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت 748 هـ): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط 1، بيروت، 1413 هـ-1993 م، ج 28.

- " " " : سير أعلام النبلاء، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي ومأمون صاغري، مؤسسة الرسالة، ط 2، بيروت، 1402 هـ - 1982 م، ج 15، 17.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت 902 هـ): الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، تحقيق فرانز روزنتال، ترجمة صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت، 1407 هـ - 1986 م.
- " " " : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، د-تح، دار الجيل، د-ط، بيروت، ج 4.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ): تاريخ الخلفاء، د-تح، دار المنهاج، ط 2، بيروت، 1434 هـ - 2013 م.
- أبي شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت 665 هـ) : الروضتين في أخبار الدولتين النورية و الصلاحية، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 1422 هـ - 2002 م .
- ج 2
- ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى (ت 749 هـ) : مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق مهدي النجم، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 2010، ج 24.
- القاضي عبد الجبار، بن أحمد الهمذاني (ت 415 هـ): تثبيت دلائل النبوة، تحقيق عبد الكريم عثمان، دار العربية للطباعة والنشر، د-ط بيروت، د-ت، ج 2.
- القاضي عياض، أبو الفضل بن موسى بن عياض (ت 544 هـ): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، د-ط، بيروت، 1387 هـ - 1967 م، ج 2. - القاضي النعمان، بن محمد المغربي (ت 363 هـ): المجالس والمسيرات، تحقيق الحبيب الفقي وإبراهيم شيوخ ومحمد اليعلاوي، دار المنتظر، ط 1، بيروت، 1996 م.
- عبد القاهر البغدادي، أبي منصور بن طاهر بن محمد (ت 429 هـ): الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، تحقيق محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، د-ط، القاهرة، د-ت.
- ابن كثير عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت 774 هـ): البداية والنهاية، تحقيق حسان عبد المنان بيت الأفكار الدولية ط 1 بيروت 2004 ج 1.

- (1) القاضي النعمان، المجالس والمساربات، تح الحبيب الفقي وإبراهيم شيوخ ومحمد البيعلاوي، دار المنتظر، ط 1، بيروت، 1996 م، ص 542، 543.
- (2) نفس المصدر، ص 410، 411.
- (3) ظهير إحسان إلهي، الإسماعيلية تاريخ وعقائد، إدارة ترجمان السنة، د-ط، لاهور، د-ت، ص 213.
- (4) الداعي إدريس، زهر المعاني، تح مصطفى غالب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت، 1411 هـ-1991 م، ص 67.
- (5) نفس المصدر، ص 71.
- (6) الداعي إدريس، عيون الأخبار وفنون الآثار، السبع الرابع، تح مصطفى غالب، دار التراث الفاطمي، ط 1، بيروت، 1973، ص 393، 394.
- (7) ظهير إحسان إلهي، مرجع سابق، ص 226.
- (8) نفس المرجع والصفحة.
- (9) ظهير إحسان إلهي، مرجع سابق، ص 227.
- (10) نفس المرجع والصفحة.
- (11) ابن الأثير، أبي الحسن علي بن محمد، الكامل في التاريخ، تحقيق أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، د-ط، عقان، د-ت، ص 1116.
- (12) نفس المصدر والصفحة.
- (13) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تح حسان عبد المنان بيت الأفكار الدولية، ط 1، بيروت، 2004، ج 1، ص 1229.
- (14) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: المقدمة، تح خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، د. ط، بيروت، 1431 هـ-2001 م، ص 27، 28.
- (15) ظهير إحسان إلهي، مرجع سابق، ص 203.
- (16) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، د. ط، بيروت، 1431 هـ-2001 م، ج 4، ص 40.
- (17) ظهير إحسان إلهي، مرجع سابق، ص 204.
- (18) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد: رفع الإصر عن قضاة مصر، تح علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط 1، القاهرة، 1418 هـ-1998 م، ص 237.
- (19) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، تح فرانز روزنثال، تر صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت، 1407 هـ-1986 م، ص 165.

(20) المقرئزي، أحمد بن علي: اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تح جمال الدين الشيال، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط 2، القاهرة، 1416 هـ-1996 م، ج 1، ص 15.

(21) الشريف محمد بن أسعد بن علي بن معمر أبو علي الجواني، صاحب كتاب "النقط بعجم ما أشكل من الخطط"، ولد الشريف سنة 525 هـ وتوفي سنة 588 هـ وهو من أشراف القاهرة وكان نقيباً لها. أنظر: عنان، محمد بن عبد الله: مصر الإسلامية و تاريخ الخطط المصرية، دار الكتب المصرية، ط 1، القاهرة، 1931، ص 39، 55، 89.

(22) المقرئزي، مصدر سابق، ص 17.

(23) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، د. تح، دار الجيل، د. ط، بيروت، د. ت، ج 4، ص 23.

(24) نفس المصدر والصفحة

(25) القاضي عياض بن موسى بن عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تح أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، د. ط، بيروت، 1387 هـ-1967 م، ج 2، ص 318.

(26) نفس المصدر والصفحة.

(27) أبو الحسن القابسي: على بن محمد بن خلف وهو مالكي المذهب ولد في القيروان عام 324 هـ، ونسبة إلى قابس قرب القيروان توفي عام 403 هـ وهو علامة المغرب.

– الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تح محمد نعيم العرقسوسي ومأمون صاغرجي، مؤسسة الرسالة، ط 2، بيروت، 1402 هـ-1982 م، ج 17، ص 159، 160.

(28) الدبّاع، عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تح إبراهيم شيوخ، مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة، 1388 هـ – 1968 م، ج 3، ص 34.

(29) المالكي، أبي بكر بن عبد الله بن أبي بكر، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تح بشير بكوش، راجعه محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، ط 2، بيروت، 1414 هـ-1994 م، ج 2، ص 49.

(30) أبو القاسم الحسن بن مفرج المتوفي 309 هـ، كان ذاعنابة بالعلم وهو من كبار علماء القيروان قتله عبيد الله المهدي، عام 309 هـ، وقد اختلف في اسمه فالمالكي سماه " أبو القاسم ابن مفرج، والدبّاع سماه أبو القاسم الحسن بن مفرج.

- أنظر: الدبّاع، مصدر سابق، ج 2، ص 353، 354، المالكي، مصدر سابق، ج 2، ص 165، 166.

(31) أبي عبد الله السدري: كان من العباد والزهاد والمريدين العاملين، كثير الحج والأسفار، كان لا يخشى لومة لائم، قتل مع ابن مفرج سنة 309 هـ.

-أنظر: المالكي، مصدر سابق، ج 2، ص 169-175، الدباغ، مصدر سابق، ج 2، ص 353.
(32) المالكي، مصدر سابق، ص 169، 172.

(33) الأهواز: إقليم أو مدينة في جنوب غرب إيران والأهواز اسم عربي سمي به في الإسلام، وكان اسمها في أيام الفرس خوزستان، وأما البلد الذي يغلب عليه العامة اليوم فإنه سوق الأهواز. أنظر: ياقوت الحموي، أبي عبد الله بن عبد الله الرومي، معجم البلدان، د. ت. ج، دار صادر، د. ط، بيروت، د. ت، ج 1، ص 284.
سلمية: وهي بلدية في ناحية البرية من أعمال حماه بينهما مسيرة يومين، كانت تعد من أعمال حمص، ولا يعرفها أهل الشام إلا سلمية

-أنظر: ياقوت الحموي: نفس المصدر، ج 3، ص 24.34

(35) ابن النديم، الفهرست، تح أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، د. ط، لندن، 1430 هـ - 200م، ج 1، ص 666، 667.

(36) نفس المصدر، ص 2.

(37) عنان، محمد عبد الله: الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية، مكتبة الخانجي، ط 3، القاهرة، 1404 هـ - 1983م، ص 51.

(38) عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، تح محمد عثمان الخشت، مكتبة بن سينا، د. ط، القاهرة، د. ت، ص 284.

(39) القاضي عبد الجبار الهمذاني، تثبيت دلائل النبوة، تح عبد الكريم عثمان، دار العربية للطباعة والنشر، د. ط، بيروت، د. ت، ج 2، ص 597.

(40) ابن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط 5، القاهرة، د- ت، ص 61.

(41) الإسفرائيني، أبو المظفر طاهر بن محمد، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تح كمال يوسف الحوت، دار عالم الكتب، ط 1، بيروت، 1403 هـ - 1983م، ص 141.

(42) ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تح محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، د. ط، بيروت، د. ت، ج 15، ص 82.

(43) نفس المصدر، ص 83.

(44) ابن الأثير، مصدر سابق، ص 1353.

- (45) نفس المصدر والصفحة.
- (46) ابن الجوزي، مصدر سابق، ص 83.
- (47) ابن الأثير، مصدر سابق، ص 1353.
- (48) ابن الجوزي، مصدر سابق، ص 83.
- (49) نفس المصدر، ص 336.
- (50) الثعالبي، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تح مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 1403 هـ-1983 م، ج 2، ص 287.
- (51) الكوثري، من عبر التاريخ، دار الفتح، ط 1، عمان، 1421 هـ-2000 م، ص 21.
- (52) نفس المرجع والصفحة.
- (53) أبي شامة، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 1422 هـ-2002 م، ج 2، ص 140.
- (54) نفس المصدر، ص 145.
- (55) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح إحسان عباس، دار صادر، د-ط، بيروت، 1398 هـ-1978 م، ج 3، ص 117، 118.
- (56) نفس المصدر، ص 298.
- (57) ابن واصل، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، تح جمال الدين الشيال، المطبعة الأميرية، د-ط، القاهرة، 1957 م، ج 1، ص 205.
- (58) نفس المصدر، ص 206.
- (59) الذهبي، مصدر سابق، ج 15، ص 151.
- (60) نفس المصدر، ص 145، 146.
- (61) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط 1، بيروت، 1413 هـ-1993 م، ج 28، ص 274.
- (62) عنان، محمد عبد الله: الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية، مكتبة الخانجي، ط 3، القاهرة، 1404 هـ-1983 م، ص 53.
- (63) النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تح نجيب مصطفى فواز وحكمت كشلي فواز، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 1424 هـ-2004 م، ج 28، ص 38، 39.
- (64) ابن أبيك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، الدرّة المضية في أخبار الدولة الفاطمية، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة طيبة للتأليف والترجمة، د-ط، القاهرة، 1961 م، ج 6، ص 5.

- (65) ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تح مهدي النجم، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 2010، ج 24، ص 70.
- (66) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدم وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 1413 هـ-1992 م، ج 4، ص 78.
- (67) السيوطي: تاريخ الخلفاء، دتح، دار المهاج، ط 2، بيروت، 1434 هـ-2013 م، ص 66، 69.